



# الكيل بمكيالين.. ما بين الحرب في أوكرانيا والقضية الفلسطينية

اعداد/ سلمى عادل





## الكيل بمكيالين.. ما بين الحرب في أوكرانيا والقضية الفلسطينية

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

منظمة غير حزبية مسجلة برقم 6337 لعام 2005.

لا تهدف إلى الربح، تخضع قوانينها للقانون رقم 149 لسنة 2019 للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة.

الموقع: <https://www.fdhrd.org>



جميع الحقوق محفوظة- 2022 ©

FDHRD



## المقدمة

ليست الحرب الروسية الأوكرانية حديثة، بل هي صراع مستمر يُعزى إلى كون أوكرانيا عضو في الاتحاد السوفيتي قبل تفككه، والمحاولات المستمرة لحلف الناتو بضم أوكرانيا. وفي عام 2021، تجدد مع رغبة أوكرانيا في الانضمام إلى الناتو، وهو ما يمثل خطر استراتيجي للاتحاد الروسي، كون حلف الناتو المعادي لروسيا سيصبح محاصرًا للحدود الروسية، فبدأت روسيا محاولاتها لحل الموقف، حيث بدأت في تعزيز عسكري كبير بالقرب من الحدود الروسية الأوكرانية كنوع من التحذير، ولكن قوبل هذا القرار بالانتقادات الدولية والعقوبات الاقتصادية من دول الغرب، ثم اعترفت الحكومة الروسية دبلوماسياً بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، والتي كانت تناضل من أجل استقلالها عن أوكرانيا منذ زمن، وأخذتهم ذريعة للتدخل، متهمه الحكومة الأوكرانية بمهاجمة مواطني دونيتسك ولوهانسك، وتم توجيه القوات الروسية بالانتشار في دونباس، فيما وصفته روسيا بـ "مهمة حفظ السلام"، ولكن منذ غزو روسيا لأوكرانيا ارتكب الجيش الروسي عدد من جرائم الحرب موثقة من قبل الأمم المتحدة مثل الاعتداء على المستشفيات وقتل المواطنين العزل.

ومثل هذا صدمة حضارية لدول العالم جميعاً، مما جعلنا نفكر في المشهد الحاضر دائماً في العالم العربي وتعامل نفس الدول معه. المشهد السابق ليس بغريب أو مختلف عنا ولكن الفرق أنه دولة أوروبية؛ فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بدأ من قبل إعلان قيام الدولة الإسرائيلية، وهو ينتهك كل الحقوق والقوانين الدولية المتعارف عليها في وسط صمت من المجتمع الدولي، ويستمر منذ أكثر من 75 سنة، تقوم إسرائيل خلالها بالاعتداء كدولة وكشعب على الشعب الفلسطيني باستمرار، وما يفعله الاحتلال لا يخفى على أحد من محاولة تهجير قسري للفلسطينيين بهدف زيادة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في 2021، إلى 2022 ونصاعد المضايقات الإسرائيلية للمصلين في المسجد الأقصى، حيث قامت القوات الإسرائيلية عدة مرات باقتحام المسجد، ومنع المصلين من الدخول والاعتداء عليهم والقبض عليهم، ومنع صوت الأذان من المسجد الأقصى، كما ازداد العنف ضد الفلسطينيين، وأبسط مثال هو قتل امرأة فلسطينية معزولة السلاح من قبل القوات الإسرائيلية، وكان آخر هجوم على الفلسطينيين في مايو 2022، عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة خلال غارة إسرائيلية. أصيبت برصاصة في رأسها أسفل الخوذة الواقية مباشرة بينما كانت ترتدي سترة تشير بوضوح إلى أنها صحفية.

لقد كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن المعايير المزدوجة للغرب ضد فلسطين، حيث قوبلت أوكرانيا بدعم من وسائل الإعلام والدول والمنظمات الدولية لم تحظ به فلسطين المحتلة منذ أكثر من 75 عاماً، بل وتقابل بالإدانة أوفي أحسن الأحوال بالحياد. وذلك على الرغم من أن القانون الدولي ينص على حقها في تقرير المصير والدفاع عن النفس، إلا أن الغرب لا يمنحها تلك الحقوق.

ويرجع هذا إلى اهتمام الغرب بمصالحهم السياسية على حساب حقوق الإنسان، حيث أن موقفهم الداعم لأوكرانيا ينبع من مصالحهم المشتركة معها، واختلافاتهم السياسية والأيدولوجية مع روسيا، لهذا فمن السهل على الغرب اتخاذ موقفهم والتعبير عنه، بينما تغاضبهم عن حقوق الفلسطينيين، بالرغم



من تشابه الأوضاع بينهم وبين أوكرانيا، يرجع إلى تلاقي مصالحهم بالمقام الأول مع إسرائيل، لهذا يوضح التقرير كيف أن حقوق الإنسان هي مجرد عذر يستخدمه الغرب لتحقيق مصالحهم الخاصة.

وفي الصفحات التالية يقارن التقرير بين الاستجابة الغربية للأزمة الأوكرانية والقضية الفلسطينية. فيبدأ بتحديد حقوق كل من الأوكرانيين والفلسطينيين في تقرير المصير والدفاع عن النفس في القانون الدولي. ويدرس الفرق في التغطية الإعلامية الغربية، ورد فعل الحكومة الغربية. كما يناقش استجابة المنظمات الدولية لكلتا الأزميتين، ويسلط التقرير الضوء على المعايير المزدوجة في رد الفعل الغربي.

## أولاً: القانون الدولي

يرسخ القانون الدولي الحق في تقرير المصير من خلال التصديق على ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص المادة (1)2 من الميثاق على أن الغرض منه هو: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".

بالإضافة إلى ذلك، يرد بوضوح في المادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللذين ينصان على ما يلي: "جميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي، وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

"على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة".

والحق في الدفاع عن النفس مدرج أيضاً في القانون الدولي بموجب قرار الأمم المتحدة 43/37 المؤرخ 3 ديسمبر 1982، الذي يؤكد من جديد على: "شرعية كفاح الشعوب من أجل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال الأجنبي بجميع الوسائل المتاحة، بما فيها الكفاح المسلح".

وعلاوة على ذلك، توضح ديباجية القرار أنه يشير، على وجه التحديد إلى حقوق الفلسطينيين، وينص على ما يلي: "وإن ترى أن إنكار الشعب الفلسطيني لحقوقه- غير القابلة للتصرف- في تقرير المصير والسيادة والاستقلال والعودة إلى فلسطين، والأعمال العدوانية المتكررة التي ترتكبها إسرائيل ضد شعوب المنطقة تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين".

ويشير القرار إلى الفلسطينيين إحدى عشرة مرة، ويصفهم صراحة بأنهم "تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية".



وهذه الحقوق المذكورة أعلاه تنطبق على كل من أوكرانيا وفلسطين. ومع ذلك، فبالنسبة للغرب يتم ذكرها وتمتد فقط إلى أوكرانيا، في حين أن فلسطين محرومة وهذا موضع تساؤل.

## ثانيًا: التغطية الإعلامية

هناك اختلاف صارخ في التغطية الإعلامية فيما يتعلق بالكلمات والعناوين الرئيسية المستخدمة حيث كشفت الكلمات المستخدمة في وسائل الإعلام الغربية لمناقشة كلتا الأزميتين النقاب عن المعايير المزدوجة لوسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية وادعاءاتها بالحيادية، وتم إلقاء حياهم ببساطة من النافذة عند تغطيتهم للحرب في أوكرانيا.

فنرى أن أغلب وسائل الإعلام عرضت الهجمات والحرب من المنظور الأوكراني. فمعظم التغطية الإعلامية الغربية محدد فيها بجلاء من هو الطرف المعتدي ومن هو الضحية بينما على الجانب الآخر عندما يتحدثون عن فلسطين يساوون بين الجانبين فيذكرونه بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما لا يتضح معه من المعتدي ومن الضحية، وهذا واضح في الكلمات التي يستخدمونها لوصف كلتا الأزميتين.

ويستخدمون لغة منحرفة تعطي انطباعًا بوجود توازن في القوى بين إسرائيل وفلسطين، حيث نجدهم يقومون باستخدام كلمات مثل "الغزو" و "الحرب" و "الاحتلال" بحرية لوصف الوضع في أوكرانيا بينما يصورون العنف في فلسطين على أنه "صراع" و "اشتباكات" و "مناوشات". وذكرت بي بي سي في مقالها الذي يغطي الهجوم الإسرائيلي على جنازة الصحافية المقتولة، أن "أعمال عنف اندلعت في جنازة الصحفية شيرين أبو عاقلة في القدس الشرقية: تعرض نعشها للتزاحم مع اشتباكات بين الشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين أثناء مغادرته المستشفى". وأشاروا إلى الهجوم على أنه "عنف" وصوره على أنه صدام بين أطراف متساوية. ولم يذكروا حقيقة أن القوات الإسرائيلية هاجمت المعزين وتسببت في سقوط نعشها وليس "تزاحم".

علاوة على ذلك، دأبت وكالات إعلامية مثل فرانس 24 ووكالة فرانس برس على تغطية جميع مزاعم جرائم الحرب التي ارتكبتها الاتحاد الروسي. ومع ذلك، فإن جرائم الحرب المزعومة التي ارتكبتها الأوكرانيون مستبعدة من التغطية. ومن ناحية أخرى، فقد تعاملوا مع احتلال فلسطين والعدوان الإسرائيلي بطريقة "موضوعية" للغاية، أي أنه أسلوب يديم ويردد الدعاية الإسرائيلية أيضًا.

وقد تجلى ذلك بوضوح في الهجوم الإسرائيلي الأخير على المصلين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، نشرت وكالة فرانس برس و "فرانس 24" مقالاً بعنوان "اشتباكات جديدة بين الشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين في المسجد الأقصى بالقدس"، وكان العنوان الفرعي للمقال هو تقرير الشرطة الإسرائيلية. كما تضمن المقال مصادر إسرائيلية وفلسطينية، كما نشرت رويترز مقالاً بعنوان: "فلسطينيون يشتبكون مع الشرطة الإسرائيلية في الموقع المقدس في القدس وإصابة 152 آخرين" بما فيه من إشارة إلى أن الفلسطينيين هم الذين بدأوا "الاشتباك" بدلاً من مهاجمة الشرطة الإسرائيلية لمكان مقدس.



كما أن الإعلام الغربي يستخدم عناوين تعطي انطباعًا بوجود أعداد متساوية من الضحايا والقتلى من كلا الجانبين. فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة "ذا صن" عنواناً رئيسياً بعنوان "حمام الدم"، ذكرت فيه أن خمسة عشر طفلاً ذُبحوا في الصراع بين إسرائيل وحماس ويحذر نتنياهو من "أنه سيوجه لها ضربات لن تستطع أن تحلم بها"، بينما لا يذكر العنوان الرئيسي أن أربعة عشر من هؤلاء الأطفال كانوا فلسطينيين!

علاوة على ذلك، فإن اللغة المستخدمة في مقالاتهم عادة ما تكون سلبية، ولا تذكر من هو الموضوع. على سبيل المثال، مقال النيويورك تايمز بعنوان "مقتل صحفية الجزيرة في الضفة الغربية". ولا يتضمن العنوان المعلومات المهمة التي تفيد بأن الصحفي قُتل بنيران إسرائيلية، وهي جريمة حرب وانتهاك للقانون الدولي.

من ناحية أخرى، يتم تسليط الضوء على الخسائر الأوكرانية ووضعتها في المقدمة والمركز. حيث تسلط العديد من وكالات الإعلام الغربية الضوء على اختلال توازن القوى بين روسيا وأوكرانيا، والاختلاف في قدراتهما العسكرية، حيث نشرت قناة "إن بي سي نيوز" تحليلاً بعنوان "الحرب الروسية الأوكرانية انتصار الجيش المستضعف"، في إشارة إلى أوكرانيا. ناقش المقال كيف أظهر النجاح العسكري لأوكرانيا أن الخصم الأدنى قوة يمكن أن يفرض تكاليف حادة بشكل مدهش.

هم في الغالب إيجابيون في تغطيتهم للمقاومة الأوكرانية، أما عند تغطيتهم للمقاومة الفلسطينية فهم إما تغطية سلبية، أو قلما تكون "موضوعية" في أحسن الأحوال، هذا على الرغم من أن كلا الحالتين تعبر عن مقاومتين ضد الاحتلال غير القانوني.

نجد وسائل الإعلام الغربية تمجد المقاومة المدنية الأوكرانية، ويبثوا مقاطع فيديو لنساء أوكرانيات يصنعن زجاجات المولوتوف، ودروساً تعليمية حول كيفية صنعها حيث نشرت "ماركا" مقالاً بعنوان "ما هي زجاجة المولوتوف ولماذا تستخدمها أوكرانيا ضد القوات الروسية؟ وما هي القصة وراء هذه المتفجرات محلية الصنع؟" وقاموا بنشر تقارير إخبارية عن قرار الحكومة الأوكرانية بتوزيع أسلحة على جميع المدنيين. كما صوروا بشكل إيجابي المواطنين الأوكرانيين الذين حملوا السلاح للمقاومة. على سبيل المثال، نشرت مجلة "الإيكونوميست" مقالاً أنهم ذهبوا مع دورية من الجيش التطوعي الأوكراني المكون من سائقي الشاحنات والميكانيكيين ورجل أعمال في مجال الرعاية الصحية.

كما أشادوا بالمواطنين الذين يعادون الجنود الروس من خلال الوقوف أمام دباباتهم أو حتى على دباباتهم أو الصراخ عليهم. ونشرت صحيفة "الغارديان" و"الإندبندنت" مقطع فيديو لرجل أوكراني يقف أمام الدبابات الروسية. وعقد الاثنان أوجه تشابه بينه وبين متظاهر وحيد يقف أمام صف من الدبابات في ميدان تيانانمين في بكين عام 1989، ووصفته صحيفة "الإندبندنت" بأنه "رجل شجاع يخاطر بحياته". كما بثت شبكة "سي إن إن" مقطع فيديو لرجل يقفز على دبابة روسية في "خيرسون" المحتلة، واصفة إياه بـ"المدهش". علاوة على ذلك، بالكاد يدين أي شخص الجماعات المسلحة اليمينية المتطرفة مثل آزوف، التي نشرت خطاب كراهية صارخاً على صفحتها على تويتر، والتي أعاد حسابها الرسمي على تويتر



نشر تغريدة لها. كما نشرت صحيفة "ذا صن" مقطع فيديو لـ "دبابة روسية" دمرها فوج آزوف الأوكراني " في ضواحي ماريوبول"، واصفة إياها بأنها "فوج آزوف المخيف".

وعلي الجانب الآخر فإن المقاومة الفلسطينية لا تحظى بنفس المعاملة. فتعتبر المقاومة المسلحة من قبل مختلف الجماعات المسلحة المنظمة، مثل حماس، إرهابًا. وأشارت صحيفة "إكسبريس" إلى حماس بأنها "جماعة إسلامية متشددة تسيطر على غزة منذ عام 2007".

وتعتبر الاحتجاجات السلمية عداً ويعتبر المواطنون الذين يحملون الحجارة للمقاومة ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي مجرمون. وعلاوة على ذلك، عندما تقتلهم إسرائيل، يتم تصويرهم على أنهم دروع بشرية لحماس وللمقاومة، وليس ضحايا للعدوان الإسرائيلي. حيث نشرت صحيفة "تورونتو صن" مقالاً آخر يفيد بأن "منظمة حماس الإرهابية المدعومة من إيران" تستخدم بوضوح دروعاً بشرية، وهي جريمة حرب.

وعلاوة على ذلك، فالتغطية الإعلامية الغربية إيجابية بشدة إزاء الإدانة والجزاءات المفروضة على الاتحاد الروسي، في الواقع، يتم إدانة الشركات التي لم تقاطع روسيا. نشرت صحيفة نيويورك بوست مقالاً يعرض بالتفصيل أسماء الشركات التي تمارس أعمالاً تجارية في روسيا. كما نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً يدين هذه الشركات و "صمتهم" بشأن أوكرانيا، ومن ناحية أخرى، الإعلام الغربي حذر في أحسن الأحوال من أي عقوبات أو مقاطعة للدولة الإسرائيلية. فيتم تصوير معظم أعمال الدعم لفلسطين من قبل المشاهير على أنها "معادية للسامية". كما أنها تسلط الضوء على أي انتقاد لإسرائيل أو دعم لفلسطين باعتباره كراهية ضد اليهود. فعلى سبيل المثال، حرصت "فوكس نيوز" على نشر أن جيحي حديد وفوج تعرضا لانتقادات بسبب إعلانهما عن تبرعاتهما لأوكرانيا وفلسطين. وتضمنت في مقالاتها انتقادات إسرائيلية مختلفة واتهاماتها بمعاداة السامية. ومع ذلك، لم ينشروا مقالاً عن الانتقادات التي حصلت عليها مجلة "فوغ" بسبب عدم ذكرها لفلسطين في بداية الأمر في منشورها على وسائل التواصل الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، أشادت وسائل الإعلام بالرياضيين من جميع الجنسيات الذين يظهرون العلم الأوكراني. من ناحية أخرى بينما عندما رفع حمزة تشودري وويسلي فوفانا من ليستر العلم الفلسطيني بعد المباراة، تم نشر مقالات مختلفة تتساءل عن سبب عدم تغريمهم. فوفقاً لوسائل الإعلام الإنجليزية، كانت هذه رسالة سياسية واضحة لأن أياً من اللاعبين لم يكن فلسطينياً ويوجد "صراع" مستمر.

هذه هي نفس حالة اللاعبين الذين يظهرون العلم الأوكراني، ومع ذلك، فقد حصلوا على تفاعلين مختلفين من وسائل الإعلام.

وأيضاً قوبل تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الهجوم الروسي على أوكرانيا بالكثير من التذيق من قبل وسائل الإعلام. وسلط التصويت على القرار الذي يدين الهجوم الروسي على أوكرانيا الضوء على الدول التي امتنعت عن التصويت كمؤيدين للغزو. حتى أن وكالة "أسوشيتد برس" نشرت مقالاً عن الدول الأفريقية على وجه الخصوص. وأظهرت في المقال أن الدول الأفريقية التي امتنعت عن التصويت هي





تلك التي "أنقذتها" روسيا مسبقًا من إدانتها بنفسها بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. ويؤكدون أن أي تصويت بخلاف "نعم" هو احتجاج على القرار ودعم لروسيا، وأي دعم أو تعاطف مع روسيا هو لأنهم فاسدون مثل روسيا.

بينما من ناحية أخرى، قوبلت الأصوات لصالح فلسطين كدولة مراقبة غير عضو بتحيز أقل بكثير من قبل صحيفة "واشنطن بوست". ودرسوا سياسيًا لماذا صوتت البلاد التسع ضد القرار وأشاروا في مقال آخر أن امتناع بعض الدول الأوروبية عن التصويت على أنه تقدم لصالح فلسطين من جانب الاتحاد الأوروبي بما يختلف مع ما يرونه في الحالة الأوكرانية.

### ثالثًا: رد فعل الحكومات الغربية

قوبل الهجوم الروسي على أوكرانيا بموقف سريع وواضح للغاية من قبل الحكومات الغربية. فقد أدانوا الهجمات بالإجماع وبوضوح، وهم محقون في ذلك. ومع ذلك، فإن ردهم على العدوان الإسرائيلي على فلسطين دائمًا ما يكون مترددًا وغامضًا في أحسن الأحوال. وهم يدعون إلى ضبط النفس من "جميع الأطراف". وفي أحيان أخرى يدينون فلسطين وينتقدونها صراحة لدفاعها عن نفسها وعن حقها في تقرير المصير.

بالنسبة لأوكرانيا، أضاءوا آثارهم ومعالمهم المشهورة بألوان علمها، ودافعوا عنها في الأمم المتحدة، بل وأعطوا الإذن لمواطنيهم بالقتال إلى جانب أوكرانيا، حتى دولة معروفة بحيادها مثل سويسرا، كسرت هذا الحياد وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على روسيا. كما أغلقوا مجالهم الجوي في وجه شركات الطيران والطائرات الروسية.

كما دافعت الدول الغربية علنًا عن السيادة الأوكرانية وحقها في الدفاع عن النفس، وأوضحوا أيضًا أن أي امتناع عن التصويت أو الصمت هو عمل من أعمال التواطؤ. وبالتالي، مارسوا ضغوطًا على دول مثل باكستان لامتناعها عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة التي تدين روسيا. وفي الواقع، يرفضون أي قرارًا يتضمن إدانة صارمة واضحة للاتحاد الروسي ويدعون إلى سحب جيشه من الأراضي الأوكرانية. فعلى سبيل المثال، رفضوا قرار جنوب أفريقيا الذي أراد من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تضع الأزمة الإنسانية في أوكرانيا في قلب مداولاتها وليس تسييس النص.

علاوة على ذلك، وصف الرئيس الأمريكي بايدن، الرئيس الروسي بوتين بأنه "مجرم حرب"، كما أدان صمت أو حياد أي دولة بينما علي الجانب الآخر تحمي الولايات المتحدة إسرائيل بقوة. واستخدمت حق النقض (الفيتو) ضد عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التي تنتقد إسرائيل، بما في ذلك 53 قرارًا على الأقل منذ عام 1972. وشملت هذه القرارات قرارًا يدعو إلى إجراء تحقيق في مقتل سبعة عمال فلسطينيين على يد جندي إسرائيلي سابق في عام 1990. كما عرقلوا بيانًا مقترحًا ينظر فيه أعضاء مجلس الأمن الدولي في مايو 2021 كان من شأنه أن يدين العنف في غزة ويدعو إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين.



يمكن تلخيص المعايير المزدوجة للحكومة الأمريكية في خطاب وزير الخارجية الأمريكي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فنجد أنه طلب من المجلس دعوة بوتين إلى وقف الغزو الذي شمل انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان. وفي الخطاب نفسه، أشار بدينكن إلى وصف تحقيقات المجلس الجارية في الأعمال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (التي وجدت أنها مسؤولة عن "انتهاكات الحق في الحياة" المستمرة وغيرها من الجرائم) بأنها "وصمة عار على مصداقية المجلس"، داعيًا إلى وقفها.

إضافة إلى كل ذلك، سارعت الحكومات الغربية إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا ردًا على هجومها على أوكرانيا. كما طردت الولايات المتحدة العديد من الدبلوماسيين الروس من أراضيها. وهذا من شأنه أن يدفع المرء إلى الاعتقاد بأن العقوبات والمقاطعة هي شكل فعال ومسموح به كشكل من أشكال الإدانة والمقاومة. ومع ذلك، فإن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الفلسطينية (BDS) تواجه في الغالب انتقادات من الغرب. وهي متهمه بأنها معادية للسامية ومتعصبة، على الرغم من أنها موجهة ضد إسرائيل، وليس إلى اليهود. حتى أن هناك قوانين في مختلف الولايات الأمريكية تجرم مقاطعة إسرائيل.

كان على سكان تكساس أن يتعهدوا بأنهم لن يقاطعوا إسرائيل من أجل التأهل للحصول على الإغاثة من الأضرار الناجمة عن إعصار هارفي. وعلاوة على ذلك، طلب من صحيفة في أركنساس التوقيع على تعهد مناهض للمقاطعة من أجل الحصول على أموال مقابل الإعلان الذي عرضته لجامعة ولاية أركنساس.

واعتبارًا من عام 2020 صار لدى 32 ولاية أمريكية قوانين تمنع المقاطعة ضد إسرائيل وتم تمرير عدد من القرارات غير الملزمة التي تندد بحركة المقاطعة وتم تقديم قانونين فيدراليين، قانون مكافحة المقاطعة الإسرائيلي لعام 2017 وقانون مكافحة المقاطعة لعام 2019، وكلاهما يهدف إلى حرمان الكيانات المشاركة في مقاطعة إسرائيل من أعمال العقود الحكومية. كما وضعت الولايات المتحدة شركة الآيس كريم "Ben & Jerry's" على قائمة الشركات الممنوعة من تلقي استثمارات حكومية بسبب قرارها وقف بيع منتجاتها في الأراضي المحتلة والمستوطنات الإسرائيلية في فلسطين.

في فرنسا أيضًا، تم تجريم المقاطعة. وهناك أيضًا معارك قانونية مختلفة مع نشطاء BDS بدعوى "التمييز على أساس الأصل القومي". علاوة على ذلك، حظروا المسيرات المؤيدة للفلسطينيين في مايو 2021 التي كانت تتظاهر ضد استخدام إسرائيل للقوة في قطاع غزة. وأشاروا إلى الخوف من العنف كسبب للحظر. كما اعتقل النشطاء المؤيدون لفلسطين بشكل روتيني من قبل الشرطة الفرنسية. ومع ذلك، تم السماح بالتجمعات المؤيدة لأوكرانيا. وفقًا لوزارة الداخلية الفرنسية، تشير التقديرات إلى أن حوالي 41600 شخص تظاهروا في 119 احتجاجًا في بلدات ومدن في جميع أنحاء فرنسا. في باريس نفسها، تجمع 16000 في ساحة الباستيل.

في كندا، تم اقتراح قوانين مناهضة لحركة BDS مرتين تحت اسم الوقوف في وجه معاداة السامية. كانت هناك أيضًا قوانين وإجراءات مختلفة لمكافحة BDS في ألمانيا، حيث منع مجلس مدينة فرانكفورت أي منظمة تدعم حركة المقاطعة من الحصول على أموال أو أماكن لإقامة اجتماعاتهم. أصدرت ميونيخ قرارًا بعنوان "ضد كل أشكال معاداة السامية - لا تعاون مع حركة المقاطعة اللاسامية". علاوة على ذلك،



أصدرت البرلمانات المحلية والوطنية في النمسا وجمهورية التشيك وإسبانيا قرارات رمزية تدين حركة المقاطعة. زعمت معظم هذه الإدانات أن حركة المقاطعة معادية للسامية.

كما بدأت العديد من الدول الغربية، وأخرها ألمانيا، في تقديم مساعدات عسكرية (أسلحة/ دبابات/ قوات) لأوكرانيا. كما أنهم سمحوا لمواطنيهم بالذهاب إلى أوكرانيا والتطوع للقتال في الجيش الأوكراني. بينما نجد أن هذا الدعم لا يمتد إلى فلسطين، بغض النظر عن الظروف المماثلة. حتى أن المملكة المتحدة ذكرت أنه مشروع لأوكرانيا أن تهاجم الأراضي الروسية بينما تنتقد المقاومة الفلسطينية التي تهاجم إسرائيل.

من خلال هذه الإجراءات، أصبح من الواضح أن حقوق الإنسان ليست الشغل الشاغل لهذه الحكومات. لقد كانوا مرتاحين للغاية لغض الطرف عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان للفلسطينيين، لأن مصالحهم تتماشى مع إسرائيل. من المهم ملاحظة أن الحكومات الغربية تدين في الغالب تصرفات الدول التي تعارضها بالفعل، أو التي ليس لديها مصلحة مشتركة فيها. ففي حالة روسيا، على الرغم من أن مصالحهم الاقتصادية تتماشى مع روسيا، فإن هذه الحكومات معروفة بمعاداة روسيا في مواقفهم بسبب الاختلافات الأيدولوجية والتاريخ الحافل بالصراعات معها. كما أنهم مهتمون أكثر بالحفاظ على التظاهر بأنهم حماة للديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الناتو، على سبيل المثال، رفض فرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا. علاوة على ذلك، فهم لا يعملون من أجل انضمام أوكرانيا إلى التحالف. اتفق أعضاء الحلف على أنهم إذا فعلوا ذلك، فسيكونون ملزمين باحترام اتفاقية الدفاع المشترك، مما سيؤدي حتمًا إلى حرب شاملة مع روسيا لا تخدم مصالح الناتو. وبالتالي، فقد ركزوا على تقديم الدعم لأعضاء التحالف. وبقدر ما يقولون إنهم يدعمون أوكرانيا، فإن هدفهم الأول يظل مصالحهم الخاصة.

## رابعًا: المنظمات الدولية والشركات

أظهرت المنظمات الدولية معاييرها المزدوجة، فعلي سبيل المثال قامت المنظمات الرياضية الدولية، بعد أن هاجمت روسيا وأوكرانيا بإخراج روسيا بسرعة كبيرة وبالإجماع من جميع المسابقات. وفجأة سمحت، بل وتوقعت، للرياضة والسياسة بأن تكونا مختلطتين. وأزال الفيفا والفورمولا وان ومنظمات أخرى الروس والأندية الروسية من المسابقات. في الفورمولا 1 أيضًا، سُمح لسائق روسي بالمنافسة تحت العلم الإسرائيلي. كما أزالوا أي مباريات كان من المفترض أن تحدث في روسيا. كما أزالته المنظمات الثقافية مثل، "يوروفيجين" وغيرها، روسيا من فعاليتها الثقافية على الرغم من وجود إسرائيل في نفس الفعاليات (وهي ليست حتى دولة أوروبية).



لطالما أصرت هذه المنظمات على موقفها غير السياسي عندما يتعلق الأمر بمقاطعة إسرائيل. ومع ذلك، فإنه يعتبر الآن ردًا أخلاقيًا مشروعًا وضروريًا على الانتهاك الروسي للقانون الدولي وحقوق الإنسان في أوكرانيا.

يسمح الآن للاعبين كرة القدم بارتداء وإظهار الأعلام والشعارات الأوكرانية. ولم تعتبر الهيئات الإدارية للرياضة وجود الأعلام على أرض الملعب أو في المدرجات انتهاكًا لقواعدها فيما يتعلق بحظر أي شيء يفسر على أنه رسالة سياسية.

كانت مباراة دوري أبطال أوروبا بين "بايرن ميونيخ" و"سالزبورغ" تحمل أعلام أوكرانيا على كل علم زاوية. علاوة على ذلك، ارتدى قادة الفرق الأوروبية العلم الأوكراني على شارتهم. بينما على العكس من ذلك، يعتبر العلم الفلسطيني خرقًا للقواعد. فتم تغريم مشجعي نادي سلتيك الاسكتلندي مرتين من قبل الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بسبب عرض العلم الفلسطيني في مباريات دوري أبطال أوروبا. ويتم تغريم اللاعبين لإظهار تضامنهم مع فلسطين. على سبيل المثال، تم تغريم اللاعب المصري أبو تريكة، واللاعب المالي كانوتي لعرضهما كلمات دعم لفلسطين وغزة في 2008. كما منع المجلس الدولي للكريكت اللاعب الإنجليزي معين علي من ارتداء أساور المعصم التي تقول "أنقذوا غزة" و"حرروا فلسطين".

كما أظهرت منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش (HRW) تحيزها. أصدرت منظمة العفو الدولية عدة بيانات تتهم القوات الروسية بارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا. ومع ذلك، التزمت الصمت بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأوكرانية. من ناحية أخرى، تقوم هذه المنظمات بشكل روتيني باستدعاء السلطات الفلسطينية.

علاوة على ذلك، يتم تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على مقاطعة روسيا ووقف جميع عملياتها في روسيا. كانت هناك مقاطعات في مجالات الترفيه والطاقة والسيارات والملابس والإكسسوارات والتكنولوجيا وألعاب الفيديو والشحن والنقل والسياحة والفضاء والطيران. من ناحية أخرى، هذه الشركات نفسها ليس لديها مشكلة في المشاركة في الفصل العنصري الإسرائيلي من خلال السماح ببيع منتجاتها في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## الخاتمة

إن حجم الازدواجية والكيل بمكيالين الذي كشفت عنه الأزمة الأخيرة صاخب، وأوضحت أن معاملة ضحايا عنف الحرب تتوقف على لون بشرتهم أو أصل الضحايا والتحالفات السياسية للجنة. وأظهر التحيز أن القانون الدولي وحقوق الإنسان هما مجرد أدوات يستخدمها الغرب عندما يجدها مناسبة. وقوبلت أوكرانيا بدعم عالمي، وواصلت وسائل الإعلام والدول الغربية التأكيد على أن الحياد ليس خيارًا؛ فجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ليست مطروحة للمناقشة، إلا إذا كانت بالطبع ضد الفلسطينيين.



نديين وبشدة كل التفاعلات والتحيزات ضد المحتوى الفلسطيني على وسائل الإعلام الغربية، ونطالب بالمعاملة بالممثل لتحقيق العدالة الإنسانية وعموم السلام في أرجاء العالم، طبقاً لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونؤكد مجدداً إن حقوق الإنسان عالمية، ولا تقبل التجزئة في الأزمات الإنسانية، ولا التمسك بها من أجل المصالح الفردية لبعض الدول على حساب الأخرى تمثيلاً لقدرات الأقوى سياسياً وعسكرياً في المجتمع الدولي.